وزير الطاقة يرعى مؤتمر ومعرض إدارة الطاقة الثاني

تحت رعاية الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا وزير الطاقة تستضيف مملكة البحرين مؤتمر ومعرض إدارة الطاقة الثاني الذي سوف يعقد خلال الفترة ٦ - ٨ ديسمبر ٢٠١٥ بمركز الخليج الدولي للمؤتمرات بفندق الخليج، وذلك بتنظيم من جمعية المهندسين البحرينية والهيئة الوطنية للنفط والغاز بالتعاون مع عدة جهات محلية وخليجية. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الفعالية التي تعقد للمرة الثانية في مملكة البحرين، فقد عقدت اللجنة التنظيمية للمؤتمر اجتماعها التحضيري واللوجستي برئاسة السيد علي عبدالجبار السواد مدير عام الاستراتيجيات والتخطيط بالهيئة الوطنية للنفط والغاز.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الأجندة المطروحة وتبادل الآراء والأفكار والوقوف على آخر المتابعات والنتائج لأعمال اللجان الفنية واللوجستية والإعلامية ومناقشتها مع أعضاء اللجنة التنظيمية. كما تم مناقشة الأوراق الفنية التي سيتم طرحها خلال فترة انعقاد المؤتمر فضلاً عن مناقشة الأمور التنظيمية المتعلقة بورش العمل وكذلك المعرض المصاحب الذي سيعقد على هامش المؤتمر، حيث من المتوقع أن تشارك فيه عدة شركات محلية وخليجية وعالمية.

وتأتي هذه الاجتماعات التحضيرية في إطار الحرص الشديد الذي توليه الجهات المنظمة للمؤتمر من أجل تحقيق النتائج والأهداف التي تصب في تطوير قطاع الطاقة في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وأن تحظى هذه الفعالية بالمستوى الذي لقيته بقية المؤتمرات والفعاليات الأخرى التي نظمتها الهيئة الوطنية للنفط والغاز أو تشارك في تنظيمها خلال الفترة الماضية من حيث حسن التنظيم والإعداد، وذلك بما يضمن المساهمة في تعزيز المكانة المرموقة التي حققتها مملكة البحرين على المستويين الإقليمي والعالمي.

معرض الخليج للصناعة يستعرض أهم التطورات الصناعية في منطقة الخليج

من المقرر أن يقدم معرض الخليج للصناعة ٢٠١٦ عددًا من الفعاليات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز مكانته الرائدة باعتباره حدثًا صناعيًا سنويًا هامًا يستعرض جهود تنويع الاقتصادات الخليجية وأهم التطورات السائدة في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يقام المعرض السنوي لعام ٢٠١٦ في الفترة من ٩-١١ فبراير ٢٠١٦. يوفر معرض الخليج للصناعة وجهة واحدة شاملة لجميع العناصر المتعلقة بالتنمية الصناعية في المنطقة عبر القطاعات المختلفة التي تشمل الألمنيوم، الطاقة وحماية البيئة، المعادن الصناعية،العمليات الصناعية والتصنيع، الخدمات اللوجستية والمرافق الصناعية،الموانئ والصناعات البحرية، الأمن والسلامة في القطاع الصناعي، والتدريب الصناعي.

وفي هذا الصدد، يقول جبران عبدالرحمن، المدير التنفيذي لشركة الهلال للمؤتمرات والمعارض المنظمة للمعرض: «تقام دورة ٢٠١٦ من معرض الخليج للصناعة في الوقت الذي تشهد فيه اقتصادات المنطقة تحولا ملموسًا. ففي هذه الفترة تزداد أهمية تعزيز جهود التنمية الصناعية أكثر من أي وقت مضى وخاصة في ظل انخفاض أسعار النفط. وسوف يركز معرض الخليج للصناعة على دعم التنوع الاقتصادي من خلال عناصر التنمية الصناعية».

من ناحية أخرى، تسعى شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، الراعي لمعرض الخليج للصناعة ٢٠١٦، إلى تعزيز نمو صناعات الألمنيوم التحويلية. وكانت الشركة التي تعتبر خامس أكبر مصهر للألمنيوم في العالم قد أعلنت مؤخرًا عن بدء مشروع إنشاء خط الصهر السادس.

ومن المتوقع أن يسهم خط الإنتاج الجديد في تعزيز مكانة ألبا لتكون أكبر مصهر أحادي الموقع في العالم، مع قدرة عالية على توفير المزيد من المعدن اللازم لمصنعي الألمنيوم في المنطقة.

وفي ظل الطلب العالي على مصادر الطاقة لتحقيق التنمية الصناعية، يعد الدعم الملموس والمتواصل الذي تقدمه شركة نفط البحرين (بابكو)، والهيئة الوطنية للنفط والغاز خير دليل على الأهمية الكبيرة لإسهامات شركات الطاقة الوطنية في دعم جهود التنمية الصناعية.

خلال لقائه السفيرين الصيني والهندي

الزياني يؤكد تعزيز التعاون التجاري مع البلدين

استقبل وزير الصناعة والتجارة زايد الزياني بمكتبه أمس «تشي تشن هونغ» سفير جمهورية الصين وذلك بمناسبة تسلّم مهمته كسفير لجمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين.

وفي معرض ترحيبه بالسفير، أكد الوزير أهمية اللقاءات المشتركة والزيارات المتبادلة بين المسئولين في كلا البلدين إلى جانب المعنيين من القطاع الخاص، في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية ورفع معدلات التبادل التجاري بين البلدين إلى المستويات المطلوبة، لافتاً في هذا الصدد إلى حرص حكومة البحرين الموقرة على تعزيز علاقاتها بكل دول العالم وبالأخص منها العلاقات الاقتصادية التي تصب في نهايتها في صالح شعبي البلدين الصديقين. متمنياً للسفير كل التوفيق والنجاح في مهامه الدبلوماسية الجديدة بمملكة البحرين.

كما استقبل الزياني بمكتبه أمس «ألوك كومار سينها» سفير جمهورية الهند المعتمد لدى البحرين بمناسبة تعيينه سفيراً جديداً لبلاده في المملكة. حيث تم استعراض العلاقات التاريخية التي تربط البحرين والهند، والسبل الكفيلة بتعزيز آليات التعاون بينهما في كل المجالات وبالأخص المجالات الصناعية والتجارية والاستثمارية ذات العلاقة، إضافة إلى بحث القضايا موضع الاهتمام المشترك.

وفي هذا الصدد أعرب الوزير عن صادق تمنياته للسفير الجديد بالتوفيق في مهامه الهادفة إلى تعميق العلاقات بين البلدين الصديقين وترسيخها، مؤكداً استعداد وزارة الصناعة والتجارة دائماً لتقديم كل ما من شأنه تطوير العلاقات المشتركة والدفع بها إلى الأمام. كما لفت إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في كلا البلدين الصديقين والذي يمكن ان يسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المشتركة.

مجموعة بنك البحرين للتنمية تسهم في دعم مؤتمر «postsecondary International Network»

أعلنت مجموعة بنك البحرين للتنمية تقديمها الدعم والمشاركة في فعاليات مؤتمر «postsecondary International Network» الذي سيعقد تحت إشراف بوليتكنك البحرين في الفترة بين ١ و ٥ نوفمبر ٢٠١٥، والذي يضم عدة رؤساء وممثلين من عدة مؤسسات تعليم عالٍ أجنبية، حيث يهدف هذا المؤتمر في مضمونه إلى التوصل الى أفضل السبل والمسائل المتاحة لتطوير التعليم الحالي التطبيقي.

وفي هذا الصدد صرح عدنان البلوشي نائب المدير العام - الخدمات المصرفية بقوله: «يأتي دعم مجموعة بنك البحرين للتنمية لمثل هذه الفعاليات الهادفة من منطلق حرصها على تطوير الكوادر البحرينية بشكل مستمر والاستثمار فيها في مختلف المجالات، وذلك ضمن خطة المجموعة الخاصة بالمساهمة في تحفيز الطاقات الإبداعية الكامنة داخل كل فرد وتحفيز موهبة الابتكار من خلال التعاون مع المؤسسات المعنية بالتنمية والمهتمة في الحصول على مخرجات التعليم التطبيقي بجودة عالية على الأصعدة كافة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة في استحداث برامج وآليات متنوعة ومتخصصة وفق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠».

كما أكد البلوشي أهمية التكامل والشراكة بين مختلف المؤسسات، ولاسيما المؤسسات البحثية والعلمية مثل «بوليتكنك البحرين» وغيرها، والتي تشكل بيئة محفزة للتعلم والإبداع في شتى المجالات ويمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في مساعدة الطلبة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية من خلال التعاون مع شبكة المؤسسات الداعمة لرواد الأعمال وفي مقدمتها مجموعة بنك البحرين للتنمية التي تحرص على تقديم كل ما يمكن تقديمه في سبيل تأسيس مؤسسات ومشاريع مجدية اقتصادياً.

رب ضارة نافعة

بقلم:

بسام البنمحمد *

تمر البحرين بمنعطف اقتصادي صعب مثلها مثل أغلب دول العالم بسبب آثار الأزمة المالية التي بدأت قبل سنوات وهبوط أسعار النفط الحاصل الآن وكذلك التحديات الأمنية والأوضاع الحالية للمنطقة. فمن وجهة نظر المواطن، رواتب ضعيفة او فرص عمل محدودة في مواجهة غلاء المعيشة المستمر. وبالمقابل تسعى الحكومات للقيام بمبادرات لتنشيط الاقتصاد ولكن تأثيرها محدود، فما العمل؟

فلَو سألنا أنفسنا كيف تغلبت ألمانيا على الغزو الاقتصادي الصيني الذي لم تنج منه أغلب الدول الأوروبية وحتى أمريكا؟ وكيف نجحت هولندا بتحويل التحديات إلى عناصر أساسية لنجاحها الاقتصادي وحتى بقائها؟

نجحت ألمانيا بخلق اقتصاد منتج يعتمد على خلق قيمة مضافة وقادر على التنافسية فهي لا تنافس الصين لأنها تنتج نفس المنتجات بأسعار أرخص إنما عن طريق خلق منتجات متخصصة ذات قيمة مضافة.

وواجهت هولندا خطرا وجوديا بوجود نسبة كبيرة من مساحتها تحت منسوب المياه فنجحت في تحويل هذا الخطر إلى عنصر للجذب السياحي ومصدر أساسي للطاقة عن طريق حفر قنوات مائية ساهمت في انتاج زراعي رائد وسدود تنتج الطاقة مما خلق بنية تحتية لصناعات وخدمات (ذات قيمة مضافة)، وزاد موقعها الجغرافي من مضاعفة ذلك النجاح.

وبالتالي انعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد وقوة اقتصاد الدولة وقدرتها على امتصاص الأزمات الاقتصادية.

يعاني الاقتصاد البحريني من عدة تشوهات، أولها الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لدخل الدولة وبالتالي اصبح الاقتصاد ريعيا يعتمد على ميزانية الدولة. إنما المفروض ان تعتمد الدولة على قوة وتنوع اقتصادها لدعم ميزانيتها. فللأسف تشكل الإيرادات غير النفطية للدولة ما نسبته ١٢٪ تقريبا وهذه نسبة متدنية جداً برغم كل جهود الدولة وتصريحات المسؤولين بأن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط من اهم أولوياتها الاقتصادية.

في السنوات الماضية كانت أسعار النفط في ارتفاع مستمر وأسهم هذا الارتفاع بزيادة ايرادات الدولة مثلما أيضا أسهم في زيادة مصروفاتها وبالتالي اضطرت الدولة الى الاقتراض لسد العجز لكي تستمر بنفس وتيرة الصرف ومطمئنة من إمكانية السداد بسبب ارتفاع أسعار النفط ولكن حصل العكس وهبطت أسعار النفط إلى اكثر من النصف، ومن هنا يأتي التفاؤل.

فالبحرين تحديداً تمتلك من الإمكانيات والمقومات ما يؤهلها لأن تكون من الاقتصاديات الناجحة والقوية سواء على مستوى القوى البشرية/ العقلية او موقعها او حتى البنية التحتية من تشريعات وغيرها.

البحرين بحاجة إلى تفعيل وتطوير هذه الإمكانيات والمقومات من خلال برنامج وخطة اقتصادية متكاملة يشترك فيها القطاع الخاص مع الدولة تشمل تطوير وتحديث القطاعات الموجودة وجعلها اكثر إنتاجية وكفاءة وفي نفس الوقت خلق قطاعات جديدة تمتلك البحرين القدرة التنافسية فيها عن طريق القيمة المُضافة وليس عن طريق توفيرها بأسعار أرخص.

والانتقال من الاقتصاد الأرخص كقدرة تنافسية لجلب الاستثمارات والقوى العاملة إلى اقتصاد ينافس على القيمة التي يضيفها عملية ليست بسيطة وتتطلب خطة شاملة ودقيقة لكل قطاع وجهد جبار في التنفيذ ومتابعة مستمرة للتنفيذ والتصحيح متى تطلب ذلك.

بالمقابل لا بد من اشراك المواطنين والمقيمين في هذه الخطة فهم من سيضمن نجاحها وستكون لهم مساهمة إيجابية كبيرة فيها او سيتعاملون معها بسلبية ستكون سببا في فشل الخطة الانتقالية ان لم يفهموا ويدركوا انهم المستفيد الاول من نجاحها او المتضرر من فشلها.

وعلى القطاع الخاص واصحاب المال ان ينهضوا بدورهم الوطني وتكون لهم مساهمات وتركيز اكبر على تنشيط الاقتصاد المحلي وتطويره لا عن طريق المطالبة بامتيازات وتسهيلات إنما عن طريق المبادرة واضافة قيمة للاقتصاد، فمساهمة التاجر المحلي المستفيد من تسهيلات كبيرة تكون محدودة مقابل مساهمة التاجر الذي ينجح في خلق قطاع او مشروع اقتصادي ذي قيمة تعود على الاقتصاد الكلي للدولة بخير اكبر.

ولكي لا يساء فهمنا فنحن لا نطالب بعدم إعطاء اي قطاع تسهيلات معينة لتشجيع الاستثمار فيه، إنما نطالب بأن تكون التسهيلات التي توفرها الدولة هي التشريعات المناسبة والبنية التحتية التي تساعدهم على النجاح وتذلل من التحديات. إنما المشروع الذي يعتمد على التسهيلات والامتيازات المادية لن يكون مردوده إيجابيا على الاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد بسبب اعتماده على التسهيلات وبذلك لن تكون لديه القدرة التنافسية في الاسواق الاخرى. بعكس المشاريع التي تعتمد على القيمة المُضافة فهي عادة تكون اكثر تنافسية ومردودها الاقتصادي على الدولة اكبر بكثير.

ومن هذا المدخل يتحسن مستوى معيشة المواطن/الفرد، فعندما تخلق قطاعات جديدة مبنية على الإنتاجية والتنافسية سيكون المردود المالي اكبر وسيكون الراتب أفضل وستزيد فرص العمل المجزية. إنما ان كان القطاع التجاري او الصناعي او الخدمي يعتمد على محدودية السوق ويبحث عن الربح عن طريق تقليل التكلفة حتى لو كانت على حساب القيمة فلن ينمو الاقتصاد ولن يتحسن مستوى دخل المواطن بالشكل المطلوب وستتقلص فرص العمل بالقطاع الخاص وبالتالي سيزيد الضغط على القطاع العام لاستيعابهم بعكس حاجته مما يسهم بزيادة المصروفات المتكررة للدولة بشكل يفوق امكانياتها ويختل بذلك الميزان الاقتصادي للدولة ويزداد العجز وبقية القصة معروفة، فليست اليونان ببعيدة.

ولا بد للخطة الاقتصادية من محاور رئيسية لتكون أعمدة الارتكاز لها وهي:

جهاز حكومي يعتمد على الكفاءة وقادر على استقطاب أفضل العقول ويبتعد عن التضخم الوظيفي والإداري على حساب الإنتاجية.

بنية تحتية متكاملة على اعلى المستويات تعزز من القدرة التنافسية ولا تحد منها (كما هو حاصل الان للأسف) بما في ذلك وضع التشريعات المناسبة وتحديثها بما يتماشى مع الخطة الاقتصادية وكذلك دعم وتطوير شركة الطيران المحلية لتكون اداة لوجستية لتفعيل الخطة الاقتصادية ورافدا غير مباشر للاقتصاد (ولهذا حديث اخر لا يتسع المجال هنا لذكره).

دور اكبر وإيجابي للقطاع الخاص، تسهم الدولة بنجاحه عن طريق وضع البنية التحتية والتشريعات ومن ثم فسح المجال للقطاع الخاص لكي يعمل ويبدع وينمو.

ولا يمكن للخطة الاقتصادية ان تنجح مهما كانت ذكية وعظيمة الا اذا تزامنت مع حملة إعلامية تثقيفية تسهم بجعل المواطن عنصرا فعالا في نجاح التحول الاقتصادي.

وكذلك التأهيل والارتقاء بأداء المسؤولين عن تنفيذ آلية ومراحل الخطة الاقتصادية، سواء كانوا مسؤولين عن القطاع الاقتصادي بشكل مباشر او غير مباشر. فالموظف المسؤول عن إصدار التراخيص التجارية عليه ان يكون عنصرا إيجابيا وفعالا في نجاح أهداف الخطة وكذلك وبنفس الأهمية يكون دور موظف الجوازات في مطار البحرين او سائق الأجرة وغيرهم فالكل يعمل كفريق واحد من اجل ذات الهدف. فإن نجحت الحملة الإعلامية في إيصال الرسالة ان المستفيد هو الوطن والمواطن وإن لمس المواطن ان مساهمته في إنجاح الخطة الاقتصادية تعود عليه ماديا، فوقتها ستكون فرص النجاح واقعية.

وهناك أمور اخرى لا تقل أهمية يجب الحديث عنها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او أمنية (على رأسها إنهاء تأثير الثيوقراطيين) ولكن لا مجال لذكرها هنا وللحديث بقية، ان شاء الله.

* عضو مجلس الشورى والرئيس التنفيذي لمركز دان للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

VIVA تضيف جهازي Samsung Note 5 و S6 Edge+ إلى مجموعتها من الأجهزة الداعمة لتقنية 4G LTE

أطلقت شركة VIVA، شركة الاتصالات الأكثر ابتكارا في المملكة، جهازي Samsung Note 5، وS6Edge+، لتمثل أحدث إضافات لمجموعة VIVA المتنامية من الأجهزة الذكية الداعمة لتقنية 4G LTE والتي تحظى باهتمام متزايد من قبل عملاء VIVA، لكي يتمتعوا بتجربة تقنية غنية وباقات متنوعة صممتها الشركة لتلائم احتياجاتهم.

ويمكن لعملاء VIVA الآن الحصول على جهازي S6 Edge+ وSamsung Note 5 الداعمان لتقنية 4G LTE، مع باقات Smart 20 وSmart 25 غير المحدودة، مع عقد تبلغ مدته 12 أو 18 شهراً، ويشمل العرض الحصول على خدمة LTE مجانا مدة شهرين. ويمكن للعملاء الحصول على هاتف Samsung Note 5 بحجم 32 GB مع باقة Smart 25 غير المحدودة وعقد تبلغ مدته 18 شهراً، مقابل مقدم قيمته 29 دينارا بحرينيا، أو جهاز S6 Edge+، بحجم 32 GB مقابل مقدم قيمته 60 دينارا بحرينيا، وبحجم 64 GB بقيمة 89 دينارا بحرينيا.

هذا وتشمل باقة Smart 30 غير المحدودة، الحصول على خدمة LTE مجاناً طوال مدة العقد، والحصول مجاناً على جهاز Samsung Note 5 بحجم 32 GB، أو جهاز S6 Edge+ بحجم 64 GB مقابل مقدم قيمته 59 دينارا بحرينيا، أو بحجم 32 GB بقيمة 29 دينارا بحرينيا. وكذلك يمكن للعملاء مع باقة Platinum 50 الحصول على جهاز Samsung Note 5، أو جهاز S6 Edge+ بحجم 32 GB مجاناً، أو بحجم 64 GB، مقابل 29 دينارا بحرينيا.

من جانب آخر، يمكن للعملاء إضافة Samsung Note 5، وS6 Edge+ إلى باقات آجلة الدفع مقابل قسط شهري قيمته 10 دنانير بحرينية لعقد تبلغ مدته 12 أو 18 شهراً.

ويأتي جهاز Samsung Note 5، بشاشة عرض حجمها 5.7 بوصات سوبر AMOLED، بينما يأتي S6 Edge+ بشاشة منحنية عرضها 5.7 بوصات سوبر AMOLED. ويحتوي الجهازان على كاميرا أمامية بوضوح 16MP مع فلاش LED، وخاصية تثبيت الصورة البصرية، والتركيز التلقائي جنبا إلى جنب مع الكاميرا الأمامية التي تأتي بوضوح 5 ميجابيكسل.

خط الصهر الخامس في (ألبا) يكمل عقداً من العمليات التشغيلية

احتفلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، أحد مصاهر الألمنيوم الرائدة حول العالم، مؤخراً بمرور عشر سنوات على بدء العمليات التشغيلية في خط الصهر الخامس.

وتم تدشين الخط الخامس من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء عام ٢٠٠٥، وهو يعتبر إنجازاً تاريخياً على مستوى صناعة الألمنيوم في منطقة الشرق الأوسط، حيث أضاف الخط الخامس ٣٠٧,٠٠٠ طن متري سنوياً لإنتاج الشركة، ما جعل ألبا أكبر مصهر للألمنيوم في العالم خارج أوروبا الشرقية، وذلك من خلال إجمالي إنتاج بلغ ٨٢٧,٠٠٠ طن متري سنوياً.

وحققت ألبا من خلال تشغيل الخط الخامس الرقم القياسي لأسرع تشغيل آمن لخط صهر، في مدة لم تتجاوز ٧٧ يوماً من دون وقوع أي إصابات مضيعة للوقت. ويبلغ طول الخط الخامس ١,٢ كيلومتر، ما جعله أطول خط صهر في العالم في ذلك الوقت، إذ يضم ٣٣٦ خلية صهر ويستخدم أحدث التقنيات في هذا المجال، وهي تقنية AP٣٠.

ويبلغ إنتاج الخط الخامس اليوم أكثر من ٣٤٥,٠٠٠ طن متري من الألمنيوم المنصهر، مقارنة بطاقته الإنتاجية عند بدء العمليات التشغيلية في عام ٢٠٠٥ والتي بلغت ٣٢٠,٠٠٠ طن متري سنوياً، فقد شهد الخط الخامس نمواً في الطاقة الإنتاجية خلال العقد الماضي، كان معظمه خلال السنوات الثلاث الأخيرة بأقل التكاليف، حيث تم الاعتماد على الموارد الداخلية للشركة.

وقال الرئيس التنفيذي للعمليات الإنتاجية عيسى الأنصاري «إننا فخورون بما حققته ألبا منذ بدء عملياتها التشغيلية عام ١٩٧١ وإسهاماتها نحو نمو وتطور المملكة. ولا شك أن جميع الإنجازات التي تحققت جاءت بفضل الجهود المخلصة لموظفي الشركة، والتزامهم الثابت الذي يستحقون عليه كل الشكر والتقدير. ونحن الآن نتطلع إلى تحقيق إنجازات أكبر وبلوغ مكانة أعلى من خلال مشروع الخط السادس للتوسعة».

وشركة ألبا على مشارف حدث تاريخي من خلال مشروع الخط السادس للتوسعة، حيث من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في مطلع عام ٢٠١٩، ما سيجعل إجمالي الطاقة الإنتاجية للشركة حوالي ١,٤٥٠ مليون طن متري سنوياً عند اكتمال مرحلة التشغيل، ليكون بذلك أكبر مصهر للألمنيوم في العالم.